بيع أذون خزانة بـ(٤٠,٩٠٠) مليار ريال

■ ،،الثورة/خاص

تم بمقر البنك المركزي اليمني أمس تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم (٧٤٧)، وبلغت القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة مبلغ (٤٠,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال، كما بلغ متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة (٩١)، (١٨٢)، (٣٦٤) يوماً (٢٢,٢٦٪)، (٢٢,٢٧٪)، (٢٢,٢٦٪) على التوالي، وستفتح مظاريف الطلبات غير التنافسية غداً السبت.

مناقشة خطة تحصيل الإيرادات الزكوية بمحافظتي عمران وحجة

■ ،، عمران/سبأ

استعرض أمين عام المجلس المحلي بمحافظة عمران صالح زمام المخلوس مع مكتب الواجبات خطة تحصيل الإيرادات الزكوية للعام الجاري ٢٠١٢م.

ووقف الاجتماع الذي ضم وكيلي المحافظة بكيل ربيد وعبدالرحمن الغول، أمام الخطوات المتبعة في تحصيل الزكاة، لا سيما في شهر رمضان المبارك.

وفي الاجتماع حث الأمين العام ووكيل المحافظة إدارات الواجبات على تحسين عملية التحصيل وتفعيل جانب التوعية بوجوب دفع الزكاة خاصة في دور العبادة.

إلى ذلك ناقش اللقاء الموسع الذي عقد أمس بمحافظة حجة برئاسة وكيل المحافظة حميد هادي العبيدي التقارير المالية المقدمة من قبل مدير عام مكتب الواجبات محمد عبده حجر حول إجمالي الإيرادات الزكوية المحصلة خلال النصف الأول من العام الجاري ٢٠١٢م، التي بلغت ١٩٩ مليوناً و٧١٠ آلاف ريال، بنسبة زيادة عن المقابل لنفس الفترة من العام الماضي ٢٠١١م بلغت ٢٠٪.

وقيم اللقاء الذي حضره مدراء الفروع وأمناء الصناديق والمحصلين بالمديريات مجمل الجهود التي بذلت بالتكامل بين تلك الجهات والسلطة المحلية في سبيل تحصيل الموارد المالية وحثهم على مضاعفتها خلال الفترة الراهنة تزامنا وحلول شهر رمضان المبارك.

وشدد اللقاء على دور المسجد ووسائل الإعلام في التوعية بأهمية أداء هذه الفريضة كونها أحد أركان الإسلام الخمسة وضرورة أن تسلم للدولة لتقوم بدورها في تسخيرها بما يؤمن مصالح الناس.

وفي اللقاء دعا وكيل المحافظة كافة العاملين في تحصيل تلك الموارد إلى استشعار مسؤوليتهم الدينية تجاه هذه الأمانة التي يجب أن تحظى بتفاعل الجميع، مؤكدا على ضرورة تحصيلها وفقا للأوعية المتاحة، وأن يتحمل المكتب مسؤولية متابعتها وتوريدها في حينها إلى خزينة الدولة بلا محاباة أو مماطلة.

دورة في مجال التسويق للمشاريع الاقتصادية

■ عدن/سبأ

اختتمت بعدن أمس دورة تدريبية نسوية في مجال التسويق لمنتجات مشاريع الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل نظمتها جمعية العيدروس التنموية الخيرية بالتعاون مع البرنامج الفني الألماني "جي أي زد"، تلقت خلالها (٢٠) مشاركة من ذوي المشاريع المدرة للدخل خلال خمسة أيام معارف حول المبادئ الأساسية لنظام تسويق المنتجات وتنظيم المنتوج من خلال فتح قنوات تواصل مع أرباب العمل من الباعة اليمنيين في الأسواق اليمنية منها والخارجية.

في ظل قلة الدخل

توفير المستلزمات الرمضانية يثير قلق الأسر اليمنية

تستقبل ملايين الأسر اليمنية شهر رمضان الاسبوع القادم وسط قلق من ارتفاع تكاليف مصروفاته ومستلزماته الغذائية والكمالية في الوقت الذي لايبدو في الافق بوادر تحسن في مستويات الدخل تواكب الوفاء بالحد الادنى للمتطلبات المتكررة .

فبدءا بالمواد الغذائية الرئيسية وانتهاء بالمكسرات تجد جميع الأسر اليمنية خصوصا في الفترة الراهنة انها باتت غير قادرة على الوفاء بالاحتياجات اليومية للشهر الفضيل ليس من باب التفاخر والبحث عن ملذات بل لارتباطها بضرورات نفسية في الكثير من الاحيان لإضفاء جو من السعادة داخل الأسر خاصة الاطفال منهم .

ومع أن فئة الفقراء ومحدودي الدخل هم المعنيون بالقلق من قلة الدخل وتؤرق مضاجعهم توفير مصرفات رمضان لأن وضعهم الاقتصادي غير آمن حسب تعبيرات علم الاقتصاد فإن ما يعنينا في هذا التحقيق هو التكرار بالكلمة للجهات المختصة أن ترى وتسمع وتحس بواقع يعيشه الملايين من الناس وهذا جزء من انينهم أنقله في أبسط صوره.

تحقيق /أحمد الطيار

حساب الفاتورة

يحسب الفقراء ومحدودو الدخل لدخول رمضان اقتصاديا من اليوم الاول لشهر شعبان وطوال هذا الشهر يفترض الاعداد والتجهيز لشراء تلك المصروفات حيث تدرك جميع الأسر اليمنية في الريف والحضر أن شهر رمضان الفضيل بحاجة ماسة لمصروفات ومستلزمات غذائية واستهلاكية خاصة انطلاقا من الاستعداد للقيام والصيام الصحي ومعظمها في الغالب لا تدخل الموائد الأسرية إلا في رمضان ،وهذه تعتبر من خصائص رمضان جيلا بعد جيل، لكن مع قلة الدخل وارتفاع الأسعار لهذه المواد حاليا أصبحت هذه المستلزمات هما يؤرق الأسر، وهذا لب المشكلة هذه الايام في الاسبوع الاخير من شعبان، يقول الدكتور عبد الحكيم الشرجبي خبير اجتماعي إن رمضان يتسم بعادات غذائية معينة في اليمن تحرص الأسر على تحضيرها منذ أجيال، وهذا التقليد عادة فرض على الأسر تكليف إضافية على موازنتها لا تقدر على توفيرها وفي حالة محدودي الدخل والفقراء تكون المشكلة أوضح وأعمق.

الفقراء ومحدودو الدخل

في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها اليمن اصبح الفقراء ومحدودو الدخل فئة واحدة، فوفقا لتقرير رسمي عن البنك الدولي هناك اكثر من ٤٩٪ من الأسر اليمنية داخل دائرة الفقر أي أنها تعتمد على دخل يومي يوازي ٢ دولار أي أن الشهر لديهم بـ٣٠٠ دولار ،فيما الفقراء معروفون في اليمن انهم لايتمكنون من الحصول على هذا الرقم وترى معظمهم يساوي دخلهم ٢٠٠٠٠ ريال أي اقل من ١٠٠ دولار في الشهر، ووفقا لهذه الحسبة فإن اليمنيين معظمهم في خط الفقر حيث يتقاضى الموظفون الحكوميون دخلا لا يقل عن ١٤٠ دولارا للمهن الحرفية ولا يزيد عن٢٠٤ دولارات للموظف الجامعي، وهكذا تجمعهم دائرة واحدة هي دائرة الفقر.

القيمة الفعلية

مستلزمات رمضان التي تحرص الأسر على اقتنائها تكلفها في اقل تقدير وأبسطه بمفهوم الفقراء مبلغاً لا يقل عن ٦٠ الف ريال وتخصص لشراء البقوليات كالعدس، والحمص، والفاصوليا، والدجرة والبازاليا وبهارات منوعة كالكمون ،فلفل، هيل ، زر، هرد، قرفة والمكسرات كحب العزيز، والزبيب ، ودقيق السنبوسة ، والبسبوسة، وبهارات الأرز، ، فيما تحتاج لكميات لابأس بها من الحليب المسحوق والسمن والزيوت للقلي والطبيخ وصفائح التمر والدقيق ونصف قمح و قطمة سكر وقطمة رز ،وعلبة عصير مسحوق.

ورغم أن مبلغ ٦٠ الف ريال لن يوفر كميات كبيرة من تلك الأشياء إلا أنها فعلا من الواقع العملي تحتاج ميزانية تعادل راتبي شهرين متتاليين لمحدودي الدخل(الموظفين).. ويقول ابراهيم محمد الريمي انه يشعر بالقلق من قدوم رمضان قبل شهر لأنه يعرف انه يحتاج مبلغاً كبيراً لشراء احتياجاته فيما هو موظف محدود الدخل يستلم راتبه ليصرفه سريعا على الاحتياجات اليومية لأسرته فهو لا يتمكن من ادخار أي مبلغ نقدي ليواجه مصروفات رمضان.

معاناة

من يعيش حياة الفقراء ومحدودي الدخل تصدمت ظهرهم وجعلتم فعلا في مأساة، ويقول محمد طه (موظف بسيط) أن الأسعار الحالية فظيعة، فعلبة الحليب (٢,٥ كيلوجرام)بـ٣٩٠٠ ريال والسمن النصف بـ ٤٠٠٠ ريال، أما البهارات والمكسرات والتمور فزادت بـ١٠٠٪ عن العام الماضي ولشراء مستلزمات بسيطة تحتاج اكثر من ٥٠ الف ريال، وهذا مبلغ لايتوفر لأي احد من الفقراء ومحدودي الدخل لأن احتياجاتهم اليومية لا يمكن توفيرها كاملة فما بالك بمستلزمات تحتاج راتب شهر كامل.

العاطلون عن العمل

نتيجة للظروف التي مر بها اليمن خلال العام الماضي ومازال حتى الآن وأدت الى فقدان عدد كبير من موظفي القطاع الخاص أعمالهم وبالتالي مصدر رزقهم اثر تفاقم المشاكل الانتاجية والتسويقية في السوق وتعطل حركة الاستثمار والتجارة الداخلية وهؤلاء اصبحوا فقراء جدا، تعتبر مستلزمات رمضان بالنسبة لهم حلما صعب المنال ويقول عبد الرحمن سعد انه فقد عمله في شركة تسويق كبيرة نتيجة لتوقف حركة الشركة ونشاطها التسويقي خلال الفترة الماضية وأصبح حاليا عاطلاً ولايتسلم شيئاً من راتبه إلى اجل غير مسمى فيما تعده الشركة باستئناف العمل قريبا وبذلك فقد دخله وأصبحت معيشته صعبة وبالتالي لن يتمكن من شراء مستلزمات رمضان كما كان.

عبد الرحمن ليس الوحيد في هذه الظروف فهناك الآلاف من العاطلين عن العمل والذين يعملون باليومية في اعمال قد تتوفر وقد لا تتوفر وهؤلاء تعرف الحكومة اعدادهم وفيهم الكثير من الشباب المتزوجين ومن ذوي الاسر ولديهم شهادات جامعية ،وقد امضى الكثير منهم عاما في الاحتجاجات والاعتصامات وهم اليوم على امل أن تتحسن حالتهم ويتم توفير فرص عمل لهم لكن دون جدوى.

قلة الدخل

يرى مختصون بأن سبب الفقر في اليمن والحياة التعيسة لأسره يعود في الأساس لقلة الدخل حيث يعيش رب الأسرة اليمنية بدخل شهري لايزيد عن ٤٠ الف ريال في المتوسط، وهذا يجعله يعيش حالة بائسة يتخبط يمينا وشمالا ويصارع المعاناة، ويشير يحيى الزهيري إلى انه ينتظر تسلم راتبه للشهر القادم من اليوم الثالث لاستلامه وهي معاناة يطلب من الله أن يزيلها عن كاهل اليمنيين .

لكن الخبير الاقتصادي الدكتور صلاح المقطري يرى أن أسباب الفقر لا تعود لندرة الموارد الاقتصادية الطبيعية فاليمن تمتلك موارد اقتصادية كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية الطبيعية ، المعدنية والنفطية والزراعية والسمكية، إلى جانب موقعها الاستراتيجي الهام ووجود موارد بشرية كبيرة.. إنما الحاصل هو سوء استغلال الموارد من قبل السلطة الحاكمة في اليمن فإذا تم استغلالها سوف تسهم في تنمية المجتمع اليمني اقتصادياً وثقافيا والانتقال بالاقتصاد الوطني إلى مصاف الدول الغنية ، ولكن سوء استغلال تلك الموارد الاقتصادية في ظل إدارة اقتصادية تقليدية ومتخلفة ،والتوزيع غير العادل للثروة بين السكان ،والاستيلاء على عائداتها من قبل فئات صغيرة ،وحرمان الجزء الاكبر من خيرات البلد. فقد كان ذلك سببا في تخلف الاقتصاد اليمني وانتشار الفقر والتخلف بين السكان .

اتفاقية ميناء عدن .. غموض متى يظهر لنا ؟

شباب يؤكدون تصعيدهم .. والوزارة تؤكد عدم الصمت الطويل

نصوص الاتفاقية غير معروفة .. والشباب يطالبون عرضها على الجمهور

كتبت / بلقيس الحنش

ذكر تقرير أصدرته هيئة مكافحة الفساد أن القضية الخاصة بتدني مستوى عمل ميناء المعلا ضمن القضايا التي مازالت قيد الدراسة والتحري والتحقيق.

حيث أشار التقرير إلى أن تدني مستوى عمل ميناء المعلا وتدهور العمل في محطة الحاويات وتحول الخطوط الملاحية الكبرى من ميناء عدن إلى الموانئ المنافسة في الدول المجاورة حيث تم النزول من قبل الهيئة عبر لجنة مكلفة إلى محطتي المعلا وعدن للحاويات للقيام بإجراءات التحري وجمع الأدلة والتقارير والوثائق المختلفة ومقابلة العمال الذين تم الاستغناء عنهم من قبل شركة دبي المشغلة بعد إغلاقها لميناء المعلا وسماع شهاداتهم حول أعمال الميناء وأسباب تردي العمل فيه وتحول الخطوط الملاحية.

كما تم مقابلة المختصين في شركة دبي المشغلة وعقدت عدة جلسات للاستفسار من أعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء الجمعية العمومية من الجانب اليمني وكشفت الدراسات الأولية عن حقائق خطيرة كانت السبب الرئيسي لتدهور العمل في محطة الحاويات بعدن ولازالت الهيئة تتابع إجراءاتها في تحليل أداء الشركة المشغلة منذ توقيع الاتفاقية تحديدا من ٢٠٠٨/١١/١م حتى نهاية ٢٠١١م.

هذا وقد احتج الأحد الماضي أمام البرلمان عدد من الشباب الناشطين ضمن حملتهم الخاصة بإلغاء الاتفاقية بين اليمن وشركة دبي المشغلة طالبوا فيها بعرض الاتفاقية أمام الجمهور مباشرة والمطالبة بإلغاء الاتفاقية بسبب التدهور الكبير الذي لحق بميناء عدن بعد تولي الشركة المشغلة للميناء كان آخرها غرق الحوض البحري العائم في الميناء إضافة إلى تسريح عدد من عمال الميناء والتدهور الخطير الذي لحق بمحطة الحاويات وغيرها من الأضرار التي من خلالها تأثر دخل الميناء ودخل الناتج القومي للبلد.

وأشار الشباب خلال لقائهم برئيس اللجنة الدستورية عبدالله أبو حليقة إلى أن الشركة المشغلة قامت بتدمير الميناء في نفس الوقت الذي تقوم الدولة بتقديم المساعدات إلى الشعب اليمني وفيها طالبوا الشركة بأن تترك الميناء وتبقي تبرعاتها لها فالميناء يستطيع أن يحقق أكثر مما تقدمه دولة الإمارات كمساعدات للشعب من توزيع للمؤن الغذائية.

من جهته عبر أبو حليقة عن تعاون البرلمان مع قضايا الوطن والقضايا التي يقدمها الشباب وأكد انه على استعداد تام لمتابعة القضية ومعرفة الوثائق المتصلة بها.

وفي ختام اللقاء أكد المحتجون إلى أنهم سيعاودون تصعيدهم خلال الفترة القادمة حتى يتم تنفيذ مطالبهم .

هذا وقد نشر موقع سبتمبر نت تصريحاً عن وزير النقل واعد باذيب أشار فيه إلى أن هناك فسحة للحل الدبلوماسي وان الصمت لن يطول وأشار بالقول : إن الإجراءات التي اتخذتها وزارة النقل تجاه شركة موانئ دبي في عدن أعادت الثقة إلى بعض شركات الملاحة العالمية وسيرت أكثر من ٣٧٧ سفينة إلى ميناء عدن خلال الشهرين الماضيين.

وأكد وزير النقل انه تم إفساح المجال أمام الجانب الدبلوماسي وان وزير الخارجية رئيس اللجنة الوزارية الخاصة بدراسة اتفاقية موانئ دبي الدكتور أبوبكر القربي أرسل رسالة إلى نظيره الإماراتي وذلك للضغط على شركة موانئ دبي لتنفيذ التزاماتها وإيجاد حل عادل يعيد لميناء عدن مكانته ،لكنه أشار إلى أن الرد لم يصل منذ شهرين .

وأوضح وزير النقل أن شركة موانئ دبي أخلت بالتزاماتها ولم تنفذ الشروط المنصوص عليها في العقد ،وعملت على وضع شروط وجزاءات أمام شركات الملاحة العالمية وبشكل عمل على تنفير شركات الملاحة العالمية.

وقال وزير النقل في تصريح لموقع "٢٦سبتمبرنت" الأخباري: لن نسمح بالعبث بميناء عدن وهذه قضية سيادة وطنية لأن عدن هي الميناء والميناء هو الجنوب والجنوب هو الوحدة الوطنية .

وأضاف: إن الشركة تسوق مبررات واهية للتنصل من التزاماتها في حين أن الميناء الذي تديره في جيبوتي يحقق تزايدا ملحوظا في نشاطه على حساب ميناء عدن .

وحول المدة الزمنية التي سيستغرقها الحل الدبلوماسي ،قال وزير النقل: " سكوتنا لن يطول ولن يكون إلى ما لا نهاية ولن نتنازل عن هذا الحق التاريخي لعدن ،ونأمل أن يكون الحل الدبلوماسي سريعاً ،فنحن أمام ضغط شعبي وحقوق مطلبية مشروعة ولن نقف مكتوفي الأيدي ونحن نرى تدهور ميناء عدن وامتهان العمال فيها ،وسنتخذ كافة الإجراءات التي تضمن إعادة الاعتبار لميناء عدن وتاريخه وموقعه الاستراتيجي وأضاف: إن العمال في ميناء عدن يستلمون اقل من أي عمال" في ٥٥ ميناءاً عالمياً تديره شركة موانئ دبي ،وهو ما يعد امتهاناً للعامل اليمني كما أن الشركة لم توفي بالتزاماتها في تشغيل العمالة و تطوير الميناء.

لافتا إلى أن إبرام اتفاقية تشغيل ميناء عدن مع شركة موانئ دبي كانت اتفاقية سياسية أكثر منها اقتصادية وهو ما يجعلنا نتريث ونفسح المجال أمام الحل الدبلوماسي ،مبينا أن هذه الاتفاقية كانت مجحفة بحق اليمن التي تعاني من الفقر والبطالة.

وأضاف: إن ميناء عدن يعد من أفضل الموانئ العالمية وأن الحكومة عازمة على إعادة قيمته التاريخية والعالمية وخلق مناخات وجسور الثقة مع شركات الملاحة العالمية ،باعتباره احد أهم الموانئ العالمية التي يمكن أن تسهم في رفد الاقتصاد الوطني وتلبية الحقوق المشروعة لأبناء عدن واليمن بشكل عام.

وفي تقرير نشر في موقع أخبار اليوم منتصف الشهر الماضي ذكر فيه انه كان من المقرر بحسب الاتفاقية التي تم الكشف عنها مؤخراً أن تقوم الشركة الإماراتية المشغلة لميناء عدن بمد الميناء برافعات جوية، خاصة محطة كالتكس بعد الاتفاقية مباشرة أو مطلع العام الأول لتسلمها أمور الميناء، فيما تعمل على إنشاء رصيف بطول ٤٠٠ متر، لكن شيئاً من ذلك لم يتم عدا عن رافعتين أحضرتهما قبل ثلاثة أشهر ما تزالان قيد التركيب بعد أن واجهت ضغوطاً وانتقادات على كافة الأصعدة ومن هنا بدأ مسلسل التنصل.

الإهمال

كان الإهمال المتعمد لصيانة الميناء ومحطتيه المعلا وكالتكس هو المدخل الرئيسي للحال المزري الذي وصل إليه الميناء، رافقت ذلك عمليات تطفيش ممنهجة للشركة المشغلة ضد السفن التجارية القادمة إلى الميناء من خلال سوء الخدمات المقدمة ورفع رسوم الحاويات بقابله تخفيضات في ميناء جيبوتي التي تمتلك الشركة ذاتها حق تشغيله وعدم الالتزام بجلب معدات العمل اللازمة للميناء وتعمدت تدمير ما تبقى من آليات قديمة كانت تفي بقدر مقبول من صلاحية الاستخدام حال صيانتها، فيما الكثير منها أصبح خارج نطاق ما هو معمول به في كل موانئ العالم.

ويظهر الإهمال أيضا بدءاً من السكة في رصيف المعلا التي أوكلت صيانتها لمقاول محلي في مجال تكسير الأحجار والبناء، فيما الواقع يقول إن الصيانة يجب أن تتم من خلال شركات متخصصة في هذا الجانب ويخضع ذلك لاستشارة متخصصين وفنيين ،السبب ذاته أدى إلى توقف أعمال الصيانة بعد أن شرع المقاول بتكسير السكة من خلال "صرنج" دفع بعمال محطة المعلا إلى الاحتجاج وتوقيف ذلك العبث الذي أحدث أعطاباً بالغة في السكة وأخرجها عن الجاهزية وتسبب بتوقف العمل فيها، بل وفي المحطة وهو ذات الغرض الذي كانت تبحث عنه إدارة الشركة الإماراتية للاستغناء عما تبقى من العمال المعارين – بحسب العمال أنفسهم، بالإضافة إلى تعريض الكثير من الآليات والمعدات للتلف والاستغناء عن مساحات كبيرة من رصيف الميناء، بعضها تم تأجيرها بمبالغ رمزية لتجار محليين من قبل الحكومة اليمنية لدى النظام السابق ومنحهم حرية التصرف والامتلاك

إضافة إلى مشكلة الرافعة والتي تتلخص في ان رافعة أرضية معطية بمواصفات عالية توجد خارج رصيف الميناء قيمتها ٦٠ مليون ريال، تم الاستغناء عنها والاعتماد على معدات بديلة بملايين الريالات بدلاً من إصلاحها بمبلغ مليون ريال – حسب فنيين ومهندسين.

أوضاع العمال

فقد ذكر التقرير أيضاً أنه عند تسلم شركة موانئ دبي دفة الميناء بالشراكة مع مؤسسة موانئ عدن تم الاتفاق على إعارة الأخيرة شركة دبي ما يقارب ١٩٠موظفاً بعقد موقع لمدة ٢٥ سنة للعمل في محطة المعلا وتلتزم الشركة الإماراتية بدفع أجورهم الشهرية ولهم مثل ما لزملائهم في المؤسسة من زيادة ومكافآت، فيما يتم مساواة آخرين بعمال أقرب ميناء دولي لميناء عدن، كما لا يحق للشركة الإماراتية فصلهم أو إعادتهم إلى المؤسسة تحت أي ظرف من الظروف إلا إذا توقفت المحطات عن العمل نهائياً، لكن الشركة الإماراتية ضربت بكل تلك البنود عرض الحائط وبدأت مسلسل تطفيش العمال من خلال استفزازات، ممارسات عقابية قاسية جداً لأبسط الأخطاء ما نتج عنه إعادة ١٢٠موظفاً إلى المؤسسة وحرمانهم من أجورهم الشهرية لأسباب مجهولة لم تسأل عنها الشركة الإماراتية حتى الآن حتى تبقى ٦٧موظفاً ثم إلحاقهم بعشرين آخرين في ٢١ يونيو عام ٢٠١١م، وتم التراجع عنهم بعد دعوى قضائية رفعها العمال ضدها ،قبل أن تعود لرفع كشف إلى إدارة مؤسسة موانئ عدن باستغنائها عن أربعين عاملاً في ١٥ سبتمبر من ذات العام بحجة توقف أعمال محطة المعلا، نتيجة صيانة سكة الرصيف المتوقفة حتى اللحظة.. وهنا يؤكد أحد الخبراء والمختصين أنه كان بإمكان الشركة أن تتحاشى توقف العمل في الميناء من خلال صيانة نصف السكة والعمل على النصف الآخر.

وفي ١ ديسمبر من العام ٢٠١١م أكملت الشركة الإماراتية عقد الموظفين المعارين لديها وعددهم ٢٧ موظفاً هم كل ما تبقى من الموظفين من العدد السابق ما دفع العمال إلى تنظيم احتجاجات واعتصامات عمالية للمطالبة بحقوقهم على مدى الأشهر الماضية ورفع دعوى قضائية ضد الشركة الإماراتية ما زالت في أروقة المحاكم وكشفت الدعوى القضائية التي رفعها العمال ومعهم مؤسسة موانئ عدن ضد الشركة الإماراتية بشأن رواتب العمال بأن الشركة لا يوجد لديها حساب بنكي لدى البنوك والمصارف اليمنية وأنها كانت تعمل بأموال يمنية وتتقاسم الأرباح مع الشركة المشتركة "دبي عدن.

رأي اقتصادي

ورحل رائد الاقتصاد والتنمية الحاج أحمد هائل سعيد

رياض شمسان

■ ،،فقدت اليمن يوم الأحد الماضي ٢٠١٢/٧/٨م رائداً من رواد الاقتصاد والتنمية في الوطن اليمني الكبير .. وهو الحاج الأستاذ الجهبذ أحمد هائل سعيد أنعم الذي انتقل إلى جوار ربه عن عمر ناهز (٨١) عاماً .. بعد حياة زاخرة بالعطاء الوطني المتدفق بالخير والعمل والنضال والنماء المتجدد ..

والحديث عن حياة الفقيد الغالي الأستاذ أحمد هائل سعيد أنعم حديث ذو شجون .. فهو من مواليد عام ١٩٣١م في قرية (قرض) عزلة الأعروق بمديرية حيفان محافظة تعز .. وفي كتاب قريته درس القرآن الكريم وأسس الحساب .. وعند بلوغه الرابعة عشرة من عمره .. غادر قريته متوجهاً إلى عدن وهناك في عدن بدأ ممارسة العمل التجاري مع والده رجل الأعمال الكبير الحاج هائل سعيد أنعم "رحمة الله "..

وفي إطار الحركة الوطنية اليمنية التي قامت بعدن في الخمسينيات لمقاومة الإمامة الكهنوتية في شمال الوطن والمستعمر في جنوب الوطن كان للفقيد العزيز أحمد هائل سعيد دور نضالي بارز في مقاومة الإمامة والاستعمار .. كما واصل عمله في التجارة بعدن مع والده الفاضل وكذا المناضل الرمز السبتمبري الكبير الحاج علي محمد سعيد أنعم وإخوانه عبدالواسع وعبدالجبار وعبدالرحمن هائل سعيد أنعم وغيرهم من آل هائل سعيد الذين شارك معهم الأستاذ أحمد هائل في تأسيس شركة هائل سعيد أنعم التي كان أول انطلاقة لها من عدن وكانت من كبار الشركات التجارية المشهورة في عدن .. وبعد قيام الثورة السبتمبرية الخالدة قامت شركة هائل سعيد أنعم بدعم الاقتصاد الوطني في شمال الوطن حيث أسهم الفقيد العزيز أحمد هائل سعيد بفاعلية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال عمله كعضو مؤسس في مجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير بصنعاء ..

وظلت شركة هائل سعيد أنعم تواصل نشاطها التجاري أيضاً بنجاح كبير في عدن حتى بعد الاستقلال عام ١٩٦٧م .. ولكن عندما قامت الحكومة في جنوب الوطن بتأميم الشركات التجارية للرأسمال الوطني والأجنبي .. استقر الفقيد الغالي أحمد هائل ووالده الفاضل والحاج علي محمد سعيد وكافة آل هائل سعيد أنعم في شمال الوطن .. وأسسوا مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه .. فكان المكتب الرئيسي للمجموعة في تعز وفروعه في صنعاء والحديدة وغيرها .. وتم تعيين الأخ أحمد هائل سعيد نائباً لرئيس مجلس إدارة المجموعة والذي بحكم ثقافته الاقتصادية الواسعة وخبرته الطويلة في المجال التجاري استطاع مع إخوته المسئولين بمجلس الإدارة تطوير وتحديث أداء شركات المجموعة والارتقاء بها..

وبحكم عملي الصحفي ونزولي الميداني لتغطية الفعاليات الاقتصادية والتنموية وغيرها .. تعرفت على الفقيد الغالي الحاج أحمد هائل سعيد في تعز في مطلع الثمانينيات وذلك أثناء افتتاح أحد المشاريع التابعة لمجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه ..

وكان " رحمه الله " يكن الاحترام والتقدير لرجال الإعلام ويوفر لهم دائماً كافة التسهيلات والإمكانيات المطلوبة للقيام بزيارات للمشاريع الاستثمارية والتنموية والخيرية التابعة للمجموعة وتغطية أنشطتها وإنتاجها المتنوع..

نعم لقد عرفت الأستاذ الجهبذ أحمد هائل سعيد عن قرب وربطتني به علاقة وطيدة وكنا نتواصل عبر التلفون في أمور إعلامية فكان قامة وطنية شامخة بالحب والخير والعمل الوطني الجاد المخلص والوفي لليمن أرضاً وإنساناً .. ناهيك عن أخلاقه الحميدة وتواضعه وكرمه وشهامته حيث كان يزرع الحب للناس ويتمنى لهم كل الخير والسعادة ،وكان هادئاً دوماً في كل الظروف العصيبة .. لا ينزعج ولا يزعج أحداً ولذا دخل قلوب الناس بدون استئذان ..

ومهما نسيت فلن أنسى أبداً ذلك اليوم التاريخي الذي التقيت فيه بالفقيد العزيز الحاج أحمد هائل عقب توقيع اتفاقية الوحدة اليمنية في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م وقبل قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م .. عندما تم السماح بالزيارات المتبادلة للوفود الرسمية والشعبية بين الشطرين بواسطة البطاقات الشخصية فقط .. وحينها نزلت كمرافق صحفي للأخ الدكتور ناصر العولقي وزير الزراعة والري آنذاك مع وفد رسمي من الوزارة .. وأقمنا في فندق (جولدمور) بالتواهي .. وفي اليوم التالي وصل إلى الفندق الوفد الرسمي والشعبي من محافظة تعز برئاسة الأخ محسن اليوسفي محافظ تعز آنذاك ومعه الحاج أحمد هائل سعيد وجمع كبير من الشخصيات الوطنية والاجتماعية.. ولكم تعاظمت الفرحة الكبرى للوفد الرسمي والشعبي بهذه المناسبة والزيارة العظيمة لعدن..

وبالاحضان كان اللقاء.. حيث عانقت الحاج أحمد هائل سعيد عناقاً أخوياً والفرحة تغمرنا جميعاً..

وفي غمرة تلك الأفراح الكبرى انتهزت الفرصة وفتحت المسجلة وأجريت لقاءات صحفية مع عدد من الإخوة القادمين من تعز إلى عدن والذين تحدثوا عن مشاعرهم الفياضة بهذه المناسبة.. وكان أول من تحدث الحاج أحمد هائل سعيد قائلاً: (إن اللسان لتعجز عن التعبير.. فأنا في منتهى السعادة والفرحة الغامرة أن أزور عدن بعد غيبة دامت سنوات طويلة ولكن بفضل الوحدة اليمنية ها نحن نزور عدن.. نعم عدن التي نشأت وترعرت ودرست وعملت فيها.. وفي ظل الوحدة إن شاء الله سنقوم ببناء مشاريع فيها)..

وبالفعل في ظل الوحدة قامت مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه بإنشاء الكثير من المشاريع الاستثمارية والتنموية والخدمية في عدن والتي التقيت فيها أثناء افتتاحها بالحاج علي محمد سعيد والحاج أحمد هائل سعيد وقمت بتغطية فعالياتها وأذكر منها العديد من المساجد والمشاريع التعليمية والتجارية وميناء المعلا وصوامع الغلال وغيرها من المشاريع..

إضافة إلى الكثير من المشاريع والمنجزات العملاقة التي حققتها مجموعة شركات هائل سعيد بعددها الكبير وتعدد تخصصاتها وضخامة أحجامها والتي تتحدث عن نفسها في عموم محافظات الوطن اليمني الكبير.. والتي نأمل من قيادة مجموعة شركات هائل سعيد أن تطلق اسم فقيد الوطن الكبير الحاج أحمد هائل سعيد على واحد من تلك المشاريع العملاقة تخليداً لذكرى رائد الاقتصاد والتنمية الأستاذ أحمد هائل سعيد.. داعين الله جل شأنه أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.. إنا لله وإنا إليه راجعون..